عن نتائج استبيان مركز المدى

أسبوعان ..هل تكفي؟

حسين محمد عجيل

بين الحماس الذي أبداه المواطنون - المستطلعة آراؤهم في الاستبيان الموسع الذي أجراه (مركز المدى للدراسات الميدانية) ونشرت المدى نتائجه الكاملة بعددها٣٠١ الصادر بالأمس - تجاه الاستحقاق الانتخابي القادم المتمثل برغبة الأكثرية بالمشاركة الفاعلة فيه، وبين النسب المروعة من عدم المعرفة بأبجديات العملية الانتخابية التي لم يعد يفصلنا عنها سوى أقل من أسبوعين فقط، يثار أكثر من تساؤل شديد المرارة.

لمصلحة من تغيّب حقائق العملية الانتخابية، على هذا النحو الفادح، عن جمهرة الناس المتعطشين للانعتاق من كابوس مرحلة ثقافة الاستبداد والذيول المأساوية التي تلتها؟

وما معنى أن يكون نحو نصف أفراد الشريحة المستبينين غير عارفين بالهدف الذي من أجله تجرى هذه الانتخابات، وهم يمثلون ثماني مناطق رئيسة في (عاصمة) البلاد وينتمون إلى شرائح اجتماعية ومهنية مختلفة؟ وأي مفارقة هذه التي تنطوي عليها النسبة الكبيرة من المستطلعة آراؤهم الذين لا يعرفون آلية العملية الانتخابية ويجهلون القوائم الداخلة بالمنافسة وبرامجها السياسية؟

وهل تكون النتيجة التي ستسفر عنها العملية الانتخابية . في ضوء نتائج هذا الاستفتاء . ممثلةً حقاً للرأي العام الشعبي، خصوصاً وأن الدستور الدائم للبلاد ستصوغه الجماعة التي ستنجح في الحصول على مقاعد لها في المجلس الوطني الانتقالي؟

ترى من المسؤول عن كل هذا؟

نسارع إلى القول بأن المواطن العراقي الذي تعصف به دوامات العنف وتحاصره أزمات الكهرباء والازدحام وشحة الوقود بأنواعها والعمليات الارهابية التي تستهدف حياته في كل لحظة ...غير مسؤول قطعاً عن النسبة العظمى من هذا التقصير، والاستبيان الذي بين أيدينا، وسوابقه، بالنسب الغالبة التي ترغب بالمشاركة بالانتخابات (حتى من أولئك الذين يرغبون بتأجيلها إلى وقت قريب معلوم) كخيار لابد منه للشروع الحقيقي في بناء مؤسسات دولة ديمقراطية مستقلة يعيش فيها الجميع مواطنين من الدرجة الأولى، يبرئ ساحته ويخرجه من أي اتهام بالسلبية وعدم التفاعل مع المتغيرات. وليس من الغريب أننا وجدنا على كثير من استمارات هذا الاستبيان عبارات تلوم (بل تقرّع أحياناً) الجهات القائمة على سير العملية الانتخابية لتقصيرها في إيضاح تفاصيل هذه العملية للناخبين.

وبالمقابل نسارع إلى تحميل ثلاث جهات رئيسة مسؤولية الفشل في إيصال المعلومات الانتخابية الصحيحة للناخبين؛ أولى هذه الجهات الحكومة المؤقتة التي كان العمل على توفير البيئة الملائمة لإجراء الانتخابات مهمتها الأولى منذ أن تشكلت في حزيران من العام المنصرم، وإذا ما تحججت الحكومة بأن واجبها الأساس هو توفير الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وأن الأخيرة مسؤولة حصرا عن كل الجوانب التنظيمية والإعلامية للعملية الانتخابية، عندئذ نقول: لو أن الحكومة تكفلت بإقامة حملات تثقيف للعاملين في مفاصلها كافة لما بلغ عدد الموظفين الذين يجهلون الكثير مما يتعلق بالعملية الانتخابية النسب المفصلة في نتائج هذا الاستبيان ؟ أما كان بإمكان وزارة التعليم العالي مثلاً أن تخصص محاضرة أسبوعية –بالأقل - في الجامعات والمعاهد العراقية كافة بهدف تعريف الجامعيين من طلبة وأساتذة بكل المعلومات اللازمة لأدائهم هذه الفريضة الوطنية. ولو أنها فعلت ذلك لتكفل كل طالب جامعي أو تدريسي بنقل ما يعرفه إلى عشرات غيره من أهله وأقاربه وأصدقائه ومعارفه ...

أما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي الجهة الثانية المسؤولة عن هذا التقصير؛ كونها مسؤولةً (مرةً أخرى) على نحو مباشر عن العملية الانتخابية بكل تفاصيلها، فمن الواجب القول أن أداءها . برغم كل مساعيها ـــ لم يكن بمستوى حجم هذه المسؤولية الضخمة؛ فهي معزولة إلى حد كبير عن نبض الشارع العراقي، وهو أمر أفقدها الكثير من الدعم الشعبي هي بأمس الحاجة إليه بإزاء ما تواجهه نسبة غير قليلة من موظفيها من إرهاب نفسي وتهديدات بالقتل معروفة دوافعهما والجماعات الإرهابية التي تقف ورائهما، وكان بإمكان المفوضية أن تحولهما إلى رصيد يحقق لها نسبة هائلة من تضامن الرأي العام لو أنها خرجت عن عزلتها.

وإذ نسجل للسيد فريد أيار الناطق الإعلامي باسم المفوضية حضوره المكثف في كل وسائل الإعلام منذ عدة أشهر وحتى الآن، وحركته الدؤوب في كل محفل يتصل بالعملية الانتخابية، واستغلاله كل فرصة للتعريف بآليات هذه العملية وتوقيتاتها، نعتقد أن هذا النشاط . بحكم دائرته الضيقة . كان بحاجة إلى حملات إعلامية ضخمة توازيه، تتحرك على الدائرة الشعبية الأوسع في عموم البلاد. فلا يكفي الترويج للانتخابات بحملة إعلانية في بعض المحطات الفضائية وعدد من الصحف اليومية تحث الناس على المشاركة في انتخابات يجهلون كل شيء عنها، والغريب أن معظم هذه الإعلانات التي ظهرت أيضاً في عدد من الساحات العامة والتقاطعات الرئيسة في العاصمة بأحجام كبيرة جداً، ويبدو أنها كلفت كثيراً من الأموال، كانت تقتصر على عبارات مختزلة مكثفة كـ (صوتك مستقبل) وغيرها، وكان بالإمكان أن تُردف هذه العبارة المكثفة ، والجميلة بلا شك ، بمعلومات واضحة، تكتب بحروف بارزة وتبث في كل وسائل الإعلام وتوزع –وهو أمر لجأت إليه منذ أيام فقط- على شكل منشور لكل مواطن، تتعلق بتوضيح طبيعة هذه العملية الانتخابية وهدفها وشرح آلياتها وتوقيتاتها وأهمية المشاركة فيها وما يترتب عليها من نتائج تؤثر على مستقبل البلاد.. وهو أمر نعتقد أنه لو تم التخطيط له مبكراً وتنفيذه بعناية لظهرت نتائج هذا الاستبيان على نحو آخر.. إيجابي بالتأكيد.

وللأمانة أقول أن المفوضية أصدرت مثل هذا المنشور وكان سيفي بالغرض، برغم ما لنا على إخراجه وأسلوبه من تحفظات، لو أنه وزع على نطاق واسع في عموم البلاد بحيث يحصل كل مواطن عراقي له حق الانتخاب، أو كل عائلة عراقية في الأقل، على نسخة منه. لكن هذا لم يحصل للأسف إذ وزع على نحو كيفي، على ما يبدو، في دوائر ضيقة.

أما الجهة الثالثة التي تقع عليها أكبر نسبة من مسؤولية فشل الرأي العام في معرفة التفاصيل الكاملة للعملية الانتخابية، فهي الأحزاب والتيارات والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الاجتماعية والشخصيات المستقلة الداخلة بالعملية الانتخابية كمنافسة للحصول على مقاعد لممثليها في المجلس الوطني الانتقالي.

ونعتقد أن هذه القوى السياسية هي الخاسر الأكبر من هذا الجهل الفادح الذي يؤشر في الوقت ذاته قلة شعبيتها وفقر قاعدتها في أوساط الجمهور العام، وعجزها عن الوصول إلى ناخبيها للتعريف بقوائمها ومرشحيها وبرامجها الانتخابية، على تفاوت بالتأكيد بين هذا الحزب وتلك الحركة وذاك التنظيم. ولا أدري حقاً كيف سيصوت الناخبون الذين يجهلون كل مفردات العملية الانتخابية نهاية هذا الشهر حين يوزع في ما بينهم نموذج الورقة الانتخابية المثبتة عليها أسماء القوائم المنافسة وأرقامها؟ وهل تكفي مدة الأسبوعين المتبقية لتدارك هذا النقص الفادح في الثقافة الانتخابية؟ ونشير هنا أيضاً إلى دور الإعلام بوسائله المختلفة الذي انشغل بأمور متعددة أكثر سخونة في جوانب العملية الانتخابية ولم يبد الاهتمام المطلوب لملف الثقافة الانتخابية فكان مقصراً، باستثناءات معروفة لعدد من الصحف وبعض القنوات الفضائية، في تعريف جمهرة الناخبين بتفاصيل هذه العملية.

وأوجه عناية كل من يهمه أمر الانتخابات المقبلة إلى أن نسبة ٤٪ فقط من أفراد الشريحة المستبينة آراؤهم يعرفون أنه سيجرى في هذه العملية انتخاب مجلس وطني انتقالي عراقي ومجالس محافظات، ويضاف إليهما في كردستان العراق انتخاب برلمان للإقليم. وهذا يعني أن اثني عشر مواطناً فقط يعرفون هذه (المعلومة) من أصل ثلاثمائة.. وهي نسبة مقاربة لنسبة الكهنة في أيام الفراعنة الذين كانوا يعرفون أسرار فن التحنيط؟..! أليس احتكار المعلومات (وتقطيرها) على الذين يفترض أن يحصلوا عليها واحداً من أبرز سمات الدكتاتورية التي هزمتها حقيقة رفض الشعب لها قبل أن تهزم في صراعها مع قوات الاحتلال؟

وأعود لأتساءل: هل تكفي مدة الأسبوعين، أو أقل، المتبقية على موعد إجراء الاستحقاق الانتخابي المنتظر لتغيير خريطة الذين يعرفون والذين لا يعرفون في أوساط عموم الناخبين على نحو جذري بالاتجاه الايجابي؟ فإذا كانت تكفي يترتب على كل الجهات الرسمية والسياسية والمستقلة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الثقافية والاجتماعية والدينية التي تؤمن بأن الانتخاب فريضة وطنية، أن تضع على الفور برنامجاً وطنياً شفافاً يتجاوز الطرق التقليدية لتثقيف الناخب بكل ما يلزمه من معلومات ضرورية ليدخل إلى المركز الانتخابي يوم ١/٣٠/ ٢٠٠٥ وهو يعرف ما يتوجب عليه فعله تجاه مستقبله ومستقبل البلاد.

وإلا فإن النتيجة التي ستفرزها صناديق الاقتراع لن تمثل بأي حال حقيقة تطلعات مجتمع يحاول الخروج من عنق الزجاجة

منظمة بريطانية تحث العراقيين على الانتخابات

البصرة / عبد الحسين الغراوي

بدأت منظمة D.F.I.D احدى منظمات وزارة التنمية البريطانية عقد سلسلة من الندوات لشرح اهداف الانتخابات بشكلها العام.

السيد علي التميمي ممثل المنظمة في البصرة قال لـ (المدى) ان الهدف الأساس من عقد هذه الندوات هو التعريف باهمية الانتخابات وآلياتها التنظيمية وهي تأتي ضمن مشروع متكامل يخص برنامج التوعية لجعل المشاركة في الانتخابات تأخذ مدياتها الواسعة من اجل انضاج وانجاح هذه التجربة الوطنية.وقال ان المنظمة شملت ببرنامجها معظم مناطق البصرة وصولاً إلى تعزيز الثقة بين المواطن وصناديق الاقتراع وممارسة حقه الانتخابي المشروع في اطار الحرية مركزين في الندوات على الجوانب الفنية والتنظيمية والقانونية للانتخابات التي سينبثق عنها المجلس الوطني وانتخاب (٢١٥) مرشحاً إضافة إلى انتخاب مجالس المحافظات، وصولاً إلى بناء الدولة العراقية الجديدة.

ويذكر ان عدداً من الندوات التثقيفية عقد في رحاب جامعة البصرة بالتعاون مع قسمي الاعلان والقانون في الجامعة وكذلك منظمة الجنوب للدراسات الدستورية وحقوق الانسان.

مراقب

عبد الحسن

بين دعوات التعجيل والتأجيل والترغيب والترهيب

كيف يتعامل العراقيون مع الانتخابات؟

استطلاع وتصوير / عبد الناصر الدليمي

كثر الحديث عن الانتخابات المقرر اجراؤها نهاية كانون الثاني الجاري في العراق ، فبعد ان طالبت مجموعة من الاحزاب والحركات بتأجيلها ، سارع الرئيس بوش بالدعوة إلى الالتزام بالموعد المحدد سلفاً لكي لا يعطي إنطباعاً للعالم بأن (الارهاب) - حسب وصفه - قد فرض إرادته ، ومع أن العراق قد استعاد سيادته (كما هو معلن) من خلال الملف الذي سلمه بريمر إلى د. علاوي بموجب قرار مجلس الامن النافذ ، إلا ان الادارة الاميركية حريصة على ما يبدو على التعامل مع القضية العراقية بخصوصية عالية.

القرار الحاسم بيد العراقيين

وكل هذا الحرص المفتعل غير مهم، فالقرار الحاسم كان وسيبقى بيد العراقيين، فهم اصحاب القضية الشرعيين وكل من سواهم طارئ ومصيره الرحيل اليوم او غداً، فكيف ينظر العراقيون إلى الانتخابات؟ وما هي مبررات الداعين إلى التعجيل؟ ولماذا يطلب غيرهم تأجيلها؟ وما هي ابرز المخاوف التي تراود البعض إزاءها؟

(المدى) قامت بجولة استطلاعية للتعرف على آراء مجموعة من المواطنين يمثلون مختلف المستويات الاجتماعية والدينية والثقافية والمهنية قدر الامكان.

فالتقينا اولاً فضيلة الشيخ جواد الخالصي الذي قال:

الانتخابات قضية سياسية ولا معنى للفتاوى الشرعية بخصوصها، رغم اني لا أؤمن بفصل الدين عن السياسة، وأما ما نسب إلى المرجعيات الدينية حول حرمة عدم المشاركة فهي نسبة لم تثبت عندي حتى هذه الساعة، بل الثابت عندي أن كثيراً من العلماء والمراجع قد افتوا بحرمة القبول أو العمل بقانون ادارة الدولة المؤقت، والانتخابات مبنية على هذا القانون، فكيف نشرعن مسيرتها؟!

أمل منشود

فيما يقول الدكتور صباح ناصر حسين معاون عميد كلية التقنيات الكهربائية والالكترونية في هيئة التعليم التقني:

الانتخابات هي مستقبل البلد ونحن ننتظرها بفارغ الصبر ونأمل في أن تنجح وهي الأمل المنشود، وبعد نجاحها سيتغير حال البلد ونلمس الديمقراطية وحرية التعبير وبأذن الله سنشارك ونصوت، والمطلوب والمهم بالنسبة لنا هو مبدأ المساهمة، وليس مهماً من سيفوز لأنه حتماً سيكون من اصحاب الكفاءة والمقدرة، وهذا ما نطمح اليه بحيث تكون ارادة البلد بأياد قادرة وكفوءة على عكس الدكتاتورية السابقة التي كانت تمثل مصدر الاوامر الوحيد، أما مسألة التهديدات فسوف نتجاوزها ولا شيء يأتي بالهين، وللديمقراطية ثمن، وبعون الله لن تكون التهديدات عائقاً أمام الشرفاء والغيارى.

أما فضيلة الشيخ الدكتور محمد بشار الفيضي الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين فيقول:

الاصل في المشكلة هي مراعاة المصلحة الوطنية، فنحن نعتقد ان اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال يعني اننا سنبيع العراق للمحتل، والكل متفقون على ان الانتخابات القادمة لن تكون عادلة ولا نزيهة وأنها بالتالي لن تفرز إلا الاشخاص الذين يريدهم الاحتلال، وانا التقيت باخوة في المجلس الأعلى وفي حزب الدعوة فرأيتهم يحملون نفس هذا التصور ايضاً، إذاً لماذا نشارك في الانتخابات ونمنح الشرعية لرموز الاحتلال؟

ابناء المناطق الفقيرة.. يرفعون شعار (النفط مقابل التصويت)

صوتي مستقبلي

أحد المواطنين وهو صاحب مركز أنترنت طلب عدم نشر اسمه يقول:

-سوف أشارك في الانتخابات لأن صوتي مستقبلي، مع توقعي بان هذه الانتخابات لن تنجح ولن تستكمل بسبب الاوضاع الأمنية المتردية، ولو انها اجريت في اجواء جيدة ومستقرة فمن المؤكد ستكون عملاً جيداً ومفيداً لجميع العراقيين، ومع ذلك أنا ضد تأجيلها على امل ان تسهم نتائج الانتخابات في تحسين الاوضاع والخدمات، ونحن نضع ثقتنا بالمرجعية الدينية المتمثلة بالسيد علي السيستاني لحرصها على بناء مستقبل زاهر للعراق وللعراقيين.

فيما يقول المهندس الزراعي سعد عبيد مجرن الجنابي: لن اشارك في الانتخابات لوجود القوات الاجنبية المحتلة التي لا تريد رغم وضعها المتأزم ان تحدد سقفاً زمنياً لانسحابها، وما زال القرار السياسي بيدها وحدها وبالتالي لا نضمن نزاهة الانتخابات بالرغم من التزيين الشكلي والصوري لمجمل العملية، وحتى ان اشتركت فلن يغير هذا من الامر شيئاً، فالقضية محسومة سلفاً وأنا على يقين بأن مهزلة انتخابات افغانستان سوف تتكرر ويفوز من يكسب رضا المحتل وليس من يعمل لمصلحة الشعب والوطن.

اما السيد عدنان فليح (بقال) فيقول:

سأشارك وأنا الممنون، وسأمنح صوتي للقائمة التي تمثل إئتلافاً وطنياً وتمثل كل اطياف المجتمع، وأتوقع ان الانتخابات ستغير وضع البلد وتحسنه وأن من سيفوز يخدم القضية الوطنية، ونحن مع المرجعية الدينية في وجوب المشاركة، ويجب الا نستسلم للتهديدات لأن اعداء العراق يخططون لأفشال التجربة وابقاء الاوضاع المتردية، مع قناعتي بان الاميركان لن يغادروا العراق بعد الانتخابات لأن مصالحهم ما زالت هنا.

موقف قانوني

وعن الموقف القانوني حدثنا الدكتور جاسم العيساوي الناطق الرسمي باسم الامانة العليا للافتاء قائلاً:

نصت اتفاقيات جنيف على الزام المحتل بوضع الاراضي التي احتلها تحت اشراف طرف ثالث محايد لحين انتهاء الاحتلال، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الانتخابات المقرر اجراؤها في العراق مخالفة لأبسط القوانين والاعراف الدولية، فليس هناك اساس قانوني لاجراء اية انتخابات الا من خلال الدستور، فاين هو الدستور؟

وإذا اراد البعض ان يتذرع بوجود قانون ادارة الدولة المؤقت، فمن وجهة نظر القانون يعتبر هذا الدفاع مرفوضاً خاصة وان الحكومة المؤقتة كانت اول من خرق هذا القانون حيث انها تشكلت ووزعت حقائبها الوزارية بين اعضائها قبل تشكيل ما يسمى بالمجلس الوطني في حين اشترط القانون المذكور قيام مجلس تأسيسي يتولى مهمة الاعلان عن تشكيل الحكومة.

ويقول الاستاذ عبد الكريم محمود محمد معاون العميد في معهد الادارة / الرصافة:

ليست المسألة محصورة بين مع او ضد، وانما في توفر الاسباب الذاتية والموضوعية لنجاح أية عملية نقدم عليها، ولا يختلف العقلاء على الانتخابات شرط استكمال الظروف الملائمة خاصة توفير الحاجات الانسانية ذات الخصوصية الفسيولوجية كالطعام والشراب في المرتبة الاولى ثم تليها حاجات الامن والاستقرار ويستمر السلم صعوداً إلى مرتبة القمة وهي الحاجة إلى تحقيق الذات، واجراء الانتخابات يمثل قمة السلم فلا يعقل ان نتجاوز المراتب الاولية والاساسية في الحاجات الانسانية لنقفز مباشرة إلى القمة، مع قناعتنا بأن معظم اصحاب المعارضة الحقيقية الذين عانوا سابقاً يسعون إلى تحقيق الذات والتسامي عن الحاجات الانسانية الاخرى إلا انه لا يمكن تعميم هذا السمو على جميع شرائح الشعب، فلا يعقل ان نطلب من عائلة ما زالت تبحث عن جثة أحد أبنائها في الفلوجة او في مدينة الصدر (الثورة) أن يتناسى مشاعرها في عملية التصويت، لذا فانا مع فكرة التأجيل لحين تحسن الأوضاع وانسجامها.

حلال أم حرام؟!

ويقول ابو معاذ من اهالي الفلوجة النازحين:

لن تكون الفتاوى الشرعية في تحليل المشاركة او تحريمها المعيار الاول والاساسي لأن الاصل في القضية هو التأكد من شرعية الانتخابات في ظل الاحتلال، او ما تستطيع العناصر المنتخبة تحقيقه من منجزات للشعب، واكثر ما نخشاه أن تتكرر تمثيلية أنتخابات افغانستان التي كرست بقاء العناصر الموالية للاحتلال نفسها، وفي كل الاحوال لن نمنح اصواتنا.. إذا ما قررنا الاشتراك - لعناصر الحكومة المؤقتة التي باركت تدمير مدن العراق وتشريد الآف العوائل الامنة.

لقاؤنا الاخير كان مع السيدة ام لهيب التي قالت:

بعد فضيحة النفط مقابل الغذاء والدواء وأزمات الكهرباء والوقود المستمرة والمتصاعدة، والمواجهات المسلحة الدامية في معظم انحاء العراق، ومع قناعتي الراسخة بان الانتخابات النزيهة والعادلة هي الخطوة الجادة للخروج من جميع المشاكل، إلا انني اطالب بتوقيع مذكرة جديدة لتوزيع النفط مقابل التصويت، فأنا لا استطيع أن اشارك وأطفالي يعانون من البرد.